اسم الطالبة:			
الرقم التسلسلي:		الشعبة:	
اسم المقرر:	العقود التجارية وعمليات البنوك	الشهر:	الثاني

رقم مخرجات التعلم	رقم السؤال	درجات الطالبة
المعارف	الأول: 8 درجات	
مهارات	الثاني: 5 درجات	
المعارف	الثالث: 3 درجات	
مهارات	الرابع: 6 درجات	
مهارات	الخامس: 3 درجات	
المجموع	25 درجة	

(وتوكل على الحي الذي لا يموت)

أسئلة الاختبار الفصلي الثاني لمادة العقود التجارية وعمليات البنوك

السؤال الأول والمكون من 4 فقرات: وضحي المصطلحات التالية توضيحا شاملا لكافة العناصر المطلوبة

ملكية الراهن (المدين) لمحل عقد الرهن
الإجابة: حق التصرف فيه/ حق بيعه/ أو أي عبارة تفيد هذا المعنى مثل أن ملكية المدين لمحل عقد الرهن تعني صحة الرهن

ملاحظة: كثير من الإجابات دارت حول امتلاك الدائن لمحل عقد الرهن، بالرغم من شرحي لهم أن الرهن لا ينقل الملكية للدائن وأن في حالة تعثر السداد فالمشرع فرض إجراءات معينة قبل صحة تصرف الدائن بمحل عقد الرهن، من الإجابات من دارات حول مسؤولية الدائن عن هلاك محل عقد الرهن، مع وجود إجابات كاملة وصحيحة، اعتباري للإجابة الصحيحة قائم على فهم الطالبة وكتابة إجابة منطقية تعكس السؤال، وتُغل يدي في الإجابات الخاطئة والبعيدة كل البعد عن السؤال

التعدي الصادر من المرتهن (الدائن) لمحل عقد الرهن

الإجابة:
عدم المحافظة على المرهون/ الاستيلاء على محل عقد الرهن
الانتفاع بالمرهون بدون إذن المدين(الراهن)/ استثمار محل عقد الرهن بدون اتباع التعليمات التي أصدرها المدين
بيع الشي المرهون بدون وجه حق أو قبل تاريخ حلول الدين أو أي من العبارات التي تفيد هذا المعنى

ملاحظة: يوجد عدة أمثلة تفيد الإجابة على هذا السؤال والتقييم كان عن مثالين فقط بدون تفصيل أو شرح، إجابات بعض الطالبات عكست عقلية جامدة جدا وهذا سؤال يقيس فهم الطالبة وقدرتها على تبسيط المعلومة، كثير من الإجابات أتت كالتالي:
الحديث عن أوجه إخلال المدين بالتزاماته التعاقدية
من الطالبات من أجابت على هذا السؤال بشكل جزئي ومنهن من أجاب عليه بشكل صحيح

استحقاق الوديعة

الإجابة:حلول أجل الوديعة ليحصل عليها العميل مع الفوائد/ صرف مبلغ الوديعة مع الفوائد للعميل في تاريخ الاستحقاق

ملاحظة: من الطالبات من عرف لي الوديعة ومنهن من تكلم عن الخدمات البنكية المقدمة للعميل، ومنهن من أجاب ولكن بدون ذكر بعض العناصر كالفوائد وتم تقيمهن ب ١.٧٥ من ٢

جهة الفصل في نزاعات عقد الرهن
الإجابة: المحكمة التجارية وسابقا ديوان المظالم
ملاحظة: من الطالبات من جاوب أنها مؤسسة النقد ومنهن من أجاب أنها لجنة، وحسب الإجابات صحيحة سواءا كُتبت محاكم تجارية، محكمة تجارية، ديوان المظالم، ديوان المظالم والنظام الجديد حددها بالمحكمة التجارية

السؤال الثاني: ما تأثير إنخفاض القيمة السوقية لمحل عقد الرهن على أطراف هذا العقد

الإجابة: من شأن إنخفاض القيمة السوقية لمحل عقد الرهن أن يهدد الضمان الذي يعتمد عليه الدائن في عقد الرهن وسيؤثر ذلك على المدين من حيث ضرورة دعم أداة الإئتمان (الرهن) إما باستبداله، أو إكمال النقصان ومن شأن عدم تقوية الرهن كضمان عن الدين المضمون بالرهن أن يُفسخ العقد أو أن يحل أجل الدين

ملاحظة: كنت أتطلع فقط إلى إجابة الطالبة عن تأثير الانخفاض على أطراف عقد الرهن(الدائن والمدين)، وكثير من الطالبات أغفلن الدائن

كنت أبحث عن وجود ثلاث نتائج أو احتمالات عن تأثير إنخفاض القيمة السوقية لمحل عقد الرهن، ومن الطالبات من أجاب فقط بضرورة استبدال محل عقد الرهن فقط، وهذا السؤال من النقاط التي استفضت فيها في الشرح وذكرت لهم أمثلة عن حقيبة LV وساعات ثمينة

السؤال الثالث: هل يحق للبنك رفض طلب اصدار بطاقة حساب جاري إلى العميل ؟وضحي ذلك

الإجابة: نعم يحق للبنك ذلك في حالة عدم تقديم العميل لبطاقة تثبت شخصيته وهويته أو أن تكون البيانات غير صحيحة أو غير مطابقة

ملاحظة: الإجابات التي وضحت حق البنك في الرفض في حال عدم استيفاء الشروط أو في حالة مخالفات معينة من العميل حُسبت جميعها صحيحه، ولكن من الإجابات من خلطت بين عدم أحقية البنك في رفض التعامل مع العميل بشكل مطلق وأنه في حاله الاشتباه فيحال الأمر إلى إدارة الاشتباه ومكافحة غسيل الأموال وبين حق البنك وسلطته في إصدار بطاقة إئتمان حسب ملائة العميل المالية. علما أني منحت جزء من الدرجة لأي إجابة أشارت ولو بشكل بسيط لفهم السؤال

مع الأسف أنه سؤال بسيط جدا وأعتقد أن الطالبات أغفلن قراءة (بطاقة حساب جاري)، وأجبن على سؤال رسمه عقولهن

السؤال الرابع قضية

تقدم عبد المحسن إلى وكالة بيع سيارات ليشتري سيارة من النوع (بورش)، استقبله مدير الفرع وبعد مشاهدة أنواع متعددة من السيارات، قرر عبد المحسن النوع الذي يرغب فيه موديل ٢٠١٤ تم توقيع العقد واستخدم عبد المحسن بطاقته الإئتمانية لدفع قيمة السيارة والتي كلفته ٢٠٠،٠٠٠ ريال سعودي، بعد مراجعة عبد المحسن لحسابه البنكي وجد أن مبلغ الاقتطاع زاد عن مبلغ قيمة الشراء ب ٥٠٠ ريال

تواصل عبد المحسن مع الوكالة ليطلب منهم ارجاع المبلغ الأخير، رفضت الوكالة ذلك بموجب توقيع العميل على عقد توضح أحد بنوده فرض رسوم على استخدام بطاقة الإئتمان

قرأ عبد المحسن العقد مجددا ليقف عند بند الزام العميل بدفع رسوم عند استخدام بطاقة الائتمان لدفع المبلغ المستحق، وهنا احتار حول تقرير كون مصلحته نظامية يعتد بها أم لا

وضحي رأيك القانوني في كلا من:

حق عبد المحسن في طلب التعويض عن قيمة الرسوم مع التسبيب

نعم يحق لعبد المحسن طلب التعويض وذلك لمخالفة الوكالة قوانين مؤسسة النقد في فرض الرسوم

امكانية رفع الدعوى للجنة المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية

لا، لإن اللجنة تنظر في النزاعات التي يكون البنك طرفا فيها

ملاحظة: وجود هذا السؤال لا يعني الإجابه عليه بنعم، وهو سؤال يفرق الطالبة التي استوعبت معطيات القضية ودور اللجنة، والقضية بسيطة وقصيرة ولكن العقليات الجامدة التي تجيب بدون التفكير وربط الاختبار بالمعلومات أخطئت في هذا السؤال، إضافة إلى ذلك من الطالبات من كتبت كلام خاطئ وفي نهاية السطر وضحت أن الدعوى ترفع على وكالة السيارات وحسبتها صح، أقله لم تكتب صراحة أن اللجنة مختصة في النظر في هذا النزاع وكانت من الذكاء أنها كتبت إجابة أخرى ولكن تعكس فهم صحيح

حق عبد المحسن في حماية البنك له

لا، البنك لن يحمي عبد المحسن في هذه الحالة بالرغم من حقه في التعويض وتحريك الدعوى أمام الجهات المختصة

ملاحظة: شرحت للطالبات حق العميل في حماية البنك له في حالتين:

الأولى: في حالة إعطاء العميل بيانات بطاقته البنكية لجهة ما، وقامت هذه الجهة بالسحب أكثر من مره، في هذه الحالة يعوض البنك العميل ويعود بدوره على تلك الجهة

وضربت لهم مثالين: انتهاء اشتراك النادي واستمرار النادي باقتطاع المبالغ من البطاقة البنكية

المثال الثاني: متعهدة الأفراح التي اقتطعت أكثر من المبلغ المتفق عليه وأيضا ضربت لهم مثال اقتطاع شركة نقل الأثاث المبلغ مرتين أو ثلاث مرات عند الانتهاء من نقل الأثاث

الثانية: في حالة سرقة مبالغ من البطاقة الإئتمانية ووضحت أن حق العميل في الحماية مشروط بالتبليغ الفوري ومعني ذلك بعد حدوث عمليات السرقة وغيره

أي عقل منطقي يجيب أن لعبد المحسن حق حماية البنك له! هل يعقل أن البنوك تعوض العملاء عن غش التجار في الأسواق؟ وتعوض العملاء عن مخالفات يقوم بها التجار وغيره

حسب معطيات القضية، فإن البنك غير مسؤول عن تعويض عبد المحسن ، ولكن مع الأسف العقليات الجامدة التي حفظت أن للعميل حق حماية البنك له أجابت نعم بدون تفكير وقراءة

السؤال الخامس:من ضوء ما درستي: لا يتحمل البنك مسؤوليات تعاقدية عن العميل، وضحي ذلك؟

الإجابة: يتحمل البنك مسؤوليات تعاقدية عن العميل وذلك في حالة فتح العميل خطاب اعتماد مستندي ليقوم بنك العميل بالتواصل مع بنك آخر لإتمام صفقة تجارية وغيره

ملاحظة: الإجابات التي وضحت المثال الذي ذكرته في المحاضرة(بنك الرياض يتواصل مع بنك في اليابان) ليقوم بالتعاقد مع تاجر أو غيره لإتمام عملية تجارية أو صفقة وغيره والإجابات التي كتبت الاعتماد المستندي فقط كلها حسبتها صح ، ولكن الاجابات التي تحدثت عن الشيك وعن الخطأ فلم تحسب صح لإنها غير صحيحة على الإطلاق

كل التوفيق

أصايل العوهلي